

نظم*
بُو طَلِيحِيَّةٌ^(١)
فيما اعتمد من الكتب والأقوال

للعامة محمد النابغة الغلاوي الشنقيطي

* تنبيه: ارتأت دار البحوث أن تفرد المنظومة برسالة مستقلة، تضبط ألفاظها وتوضح المصطلحات الواردة فيها، ليكون ذلك أكمل للنفع، والله الموفق.

(١) اشتهر هذا النظم في المشرق باسم «الطليحية»، واسمه الصحيح هو «بو طليحية»، وأصله أبو الطليحة، صغيرة الطلح الشجر المعروف، وسمي النظم بهذا الاسم لما اشتهر أن الناظم نظمته تحت شجرة صغيرة من الطلح.

روجع في ضبط الاسم: الوسيط في تراجم أدباء شنقيط لأحمد بن الأمين الشنقيطي (ص ٩٣) ط. مكتبة الخانجي، ودراسة الأستاذ يحيى بن البراء حول النظم.

- ١- يقولُ بادئاً بحمدِ الله
- ٢- محمدٌ نابغةُ الأغلال
- ٣- مصلياً على صراطٍ مُستقيم
- ٤- مُشتكياً ضِعفي إلى المتين
- ٥- نسأله بِسُورَةِ الأعْرافِ
- ٦- نسأله التَّرجيحَ للأقوالِ
- ٧- وأذنتُ بِرَاعَةِ اسْتِهْلَالِ
- ٨- « وهو بِسَبْقِ حائِزِ تَفْضِيلِ »
- ٩- ضَمَّتْهُ المُنِيَّةُ معَ بَنِيهَا
- ١٠- وإِنَّمَا رَغِبْتُ فِي النِّظامِ
- ١١- وهو الَّذِي تُصَفِّي لَهُ العَقُولُ
- ١٢- هَذَا وَلِما كَسَانِ جُلَّ النَّاسِ
- ١٣- فَخَلَطَ الصَّحِيحَ بِالسَّقِيمِ
- ١٤- مِنْ جَهْلِهَا أَصْبَحَ فِي حِجَابِ
- ١٥- جَلَبْتُ فِي ذَا النِّظَمِ بَعْضَ الْمُعَمِّدِ
- ١٦- مِنْ قَوْلِ أَوْ طَرَةِ أَوْ كِتَابِ
- ١٧- وَكُلَّ مَا أَطْلَقْتُ عَزْوَهُ انْحَمَرَّ
- ١٨- وَرُبَّمَا سَقَّيْتُ مِنْ نِظامِ
- ١٩- فَالاسْتِعَانَةَ مِنَ اللَّهِ الْبَدِيعِ
- ٢٠- سَلَكْتُ فِيهِ مَسَلَكَ الْجُمْهُورِ
- ٢١- يَعْرِفُ قَدْرَهُ مَنْ أَلْقَى الشَّمْعَا
- ٢٢- فَكُلُّ مَا فِيهِ صَحِيحٌ مُنْجَلِي
- ٢٣- أَحْيَيْتُ فِيهِ ذِكْرَ عِلْمِ دَارِسِ
- ٢٤- فَكُلُّ مَنْ قَدْ رَامَهُ كُنْ بِأَذَلِّهِ
- مِنْ بَعْدِ الْإِبْتِدَاءِ بِبِسْمِ اللَّهِ
- وَقَالَهُمُ اللَّهُ مِنَ الْأَغْلالِ
- وَمَنْ هَدَى إِلَى الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ
- مُتَّصِماً بِحَبْلِهِ الْمَتِينِ
- جَرِياً عَلَى الْعَادَةِ وَالْأَعْرَافِ
- بِالْعَمَلِ الْجَارِي عَلَى الْمَنَوالِ
- بِعَقْدِ مَا نَفَرَهُ الْهَلَالِي
- مُسْتَوْجِبِ ثَنَائِي الْجَمِيلِ
- وَلَمْ أَكُنْ فِي مَرْبَعٍ بَلْ تَبِهَا
- لَأَنَّهُ أَحْظَى لَدَى الْمَرَامِ
- وَالسَّيْفِ مِنْ حُصُولِهِ مَسْلُوكِ
- لِما بِهِ الْفَتَوَى غَدَا كَالنَّاسِ
- وَخَلَطَ الْمُنْتَجِجَ بِالْعَقَقِيمِ
- لَمْ يَدْرِ بَيْنَ الْفَرَسِ وَالْحِجَابِ
- وَفِيهِ ذِكْرُ بَعْضِ مَا لَمْ يُعْتَمَدْ
- لِقَامِدِ الْفَتَوَى بِلا عِتَابِ
- مِنْ مَائِرِ الْكَلَامِ فِي «نُورِ الْبَصَرِ»
- أَوْ مِنْ كَلَامِ الْغَيْرِ كُلِّ ظَامِ
- أَطْلُبُهَا ثُمَّ مِنْ أَنْوَاعِ الْبَدِيعِ
- مِنْ نُصْرَةِ الرَّاجِحِ وَالْمَشْهُورِ
- وَهُوَ شَهِيدٌ طَاعَةٌ وَسَمْعَا
- «فِي الْخَبَرِ الْمَثْبُتِ وَالْأَمْرِ الْجَلِيِّ»
- أَرْجُو بِهِ الدُّعَاءَ فِي الْمَدَارِسِ
- نُصْحاً وَمَنْ يَنْعَمَ فَاَنْصُرْ عَادِلُهُ

- ٢٥- أبيضته لأهلها تيجان
 ٢٦- دانية عليهم ظلالها
 ٢٧- وذلت قطوفها تذليلًا
 ٢٨- فقلت والله تعالى المستعان
 كأنها الياقوت والمرجان
 مملوءة من عسل قلالها
 وربما أحضتها قليلا
 ومن غيره استعان لا يعان

مقدمة في تهريم التساهل في الفتوى

- ٢٩- ولم يجز تساهل في الفتوى
 ٣٠- وكل عالم بذاك عرفا
 ٣١- إذ كل من لم يعتبر ترجيحا
 ٣٢- وكل من يكفيه أن يوافقا
 ٣٣- خرقه إجماع هذي الأمة
 ٣٤- والحكم بالضعيف غير هادي
 ٣٥- أما المقلد فمحجور عليه
 ٣٦- لذاك قال ذو النظام الفاسي
 ٣٧- «حكم قضاة الوقت بالثدوذ
 ٣٨- والعلوي نجل إبراهيمما
 ٣٩- «وقول من قلد عالما لقي
 ٤٠- وقال في إضاعة الدجنة
 ٤١- «الحزم أن يسير من لم يعلم
 ٤٢- ويسلك المحجة البيضاء
 ٤٣- وفي بنيات الطريق يخشى
 ٤٤- أمننا الله من الآفسات
 بل تحرم الفتوى بغير الأقوى
 عن الفتاوى والقضاء صرفا
 فعلمسه ودينه أجيحا
 قولاً ضعيفاً لم يجد موافقا
 بالحكم بالمرجوح للأيمه
 ما لم يكن من أهل الاجتهاد
 وعند ترك راجح رد إليه
 في العمليات فهي فاسي
 ينقض لا يتم بالنفسوده
 قد قال في أصوله تفهيمًا
 الله سالماً فغير مطلق
 المقرئ قوله كالجنة
 مع دفقة مامونة ليسلم
 فنورها للمهتدي استضاء
 سار ضلالاً أو هلاكاً يفشى
 في الدين والدنيا إلى الوفاة

فصل في المعتمد من الأقوال في الكتب والفتوى

- ٤٥- بيان ما اعتمد من أقوال
 ٤٦- فما به الفتوى تجوز المتفق
 وكتب في سائر الأحوال
 عليه فالراجع سؤقه نقى

٤٧- فبعده المشهور فالساوي
 ٤٨- ورجحوا ما شهر المغاربة
 ٤٩- وما لذي قسصور أو تعلم
 ٥٠- واعتمدوا التهذيب للبرادعي
 ٥١- واعتمدوا ما نقل القلثاني
 ٥٢- واعتمدوا تبصرة الفرخوني
 ٥٣- واعتمدوا تبصرة اللخمي
 ٥٤- لكنه مرزق باختياره
 ٥٥- واعتمدوا الجامع لابن يونس
 ٥٦- واعتمدوا ما ألف ابن رشد
 ٥٧- واعتمدوا بهرام لكن بالوسط
 ٥٨- واعتمدوا حاشية الخطاب
 ٥٩- وشرح سالم ولكن ما سلم
 ٦٠- واعتمدوا المواق في شرحه لا
 ٦١- واعتمدوا حلولو في كبريه
 ٦٢- واعتمدوا مختصر ابن عرفة
 ٦٣- بشرحه للشيخ ما إن عممة
 ٦٤- واعتمدوا المتطي والزواوي
 ٦٥- واعتمدوا حاشية ابن غازي
 ٦٦- واعتمدوا حاشية الطخيلي
 ٦٧- واعتمدوا حاشية للمعطى
 ٦٨- واعتمدوا الطرر لابن الأعرج
 ٦٩- واعتمدوا نوازل الهلالي
 ٧٠- كذلك ما يعزى إلى مازونه

إن عدم الترجيح في التساوي
 والشمس بالمشرق ليست غاربه
 في حالة الترجيح من تكلم
 وبالمذونة في البري دعي
 على الرسالة بهذا الشأن
 وركبوا في فلكها المشحون
 ولم تكن لجاهل امي
 مذهب مالك لدى اختياره
 وكان يدعى مصحفاً لكن نسي
 والمازري مرشداً لرشد
 أقسط في تحقيقه وما قسط
 واختصرت بزبدة الأوطاب
 من خلل عند اختصاره الكلم
 في النقل بالمعنى فكم قد ذهلا
 وفي صغير لباح من عبيره
 كذا ابن مرزوق وعن من عرفه
 لكنه سروله وعممة
 كذا ابن سهل عند كل زاوي
 وسيدي أحمد باب البازي
 وهو بالتصغير كالفرخ
 على الثنائي كسراج ما طفا
 وطرر الطنجي غير بهرج
 ودرة الثبير كاللالي
 وهو المسمى الدرر المكنونه

٧١- واعتمدوا المعيار لكن فيه أجوبة ضعفتها بغيره

فهل في الكتب التي لا يعتمد على ما انفردت بنقله

- ٧٢- بيان ما من كتب لا يعتمد
٧٣- من ذلك الأجهوري مع أتباعه
٧٤- إذ خلط الحصباء بالذر الثمين
٧٥- وما يقال فيه قل في الباقي
٧٦- والخرشي بالكسر لكل قوله
٧٧- لأنهم قد قلدوا ما قاله
٧٨- فكلمنا بنقله قد انفرد
٧٩- عليهم بالقول والبيان
٨٠- لكن علق مع كثرة الفوائد
٨١- لا ينبغي تقليده في كل ما
٨٢- أفتى هذا الهلالي أهل القاهرة
٨٣- ولا يتم نظر الزرقاني
٨٤- وجمعهم أجوبة ابن ناصر
٨٥- إذ ما أراد كونه كسلا
٨٦- لأنه أجاب كل سائل
٨٧- فطوراً أطلق وطوراً أجتملا
٨٨- وهكذا نوازل السورزاي
٨٩- فربما عن راجح قد مالا
٩٠- وضعفوا في الحكم والإفتاء
٩١- وأنكر ابن عاشر والونكري
٩٢- قال السجل ماسي مما ينتحل
٩٣- وتحرم الفتوى من أجل الريبة
- ما انفردت بنقله طول الأمد
مع اطلاعيه وطول باعيه
ولم يميز بين غث من سمين
كالشبرخيبي وعبد الباقي
والششسرتي رابع للدولة
شيخهم ونقلوا أنقاله
أولاء لم يقبله غيرهم فرد
كالشودي والهلالي والبناني
وكثرة الغلط في المقاصد
قال ولا إهماله للعلماء
بالجامع الأزهر فتوى ظاهره
إلا مع الشودي أو البناني
لم يكن الشيخ له ناصر
خوف اغترار قاصر أو أمني
بحسب السائل لا المسائل
من ثم ترك الكل كان أجمل
لم تخل من قول بلا عسراز
في الحكم أو أجمله إجمالا
جواهر الدرر للتتائي
والمصطفى والخرشي ما منه ازدري
كادت مبطالعه أن لا تحل
من كتب لم تشهر غريبة

٩٤- وضعفوا من طرر ابن عسات
 ٩٥- وحذر الشيوخ من إجماع
 ٩٦- وحذروا أيضاً من اتفاق
 ٩٧- لكن أقل ذلك الجمهور
 ٩٨- وحذروا من الخلافات
 ٩٩- وكل ما قيد مما يستمد
 ١٠٠- وهو المسمى عندهم بالطرء
 ١٠١- لأنه يهدي وليس يعتمد
 ١٠٢- كطرء الجزولي وابن عمرا
 ١٠٣- بل أوجبوا تأديب من أفتى بها
 ١٠٤- وهي إلى محلها منسوبة
 ١٠٥- ولم تخالف ما في الأمهات
 ١٠٦- لا لفرق بينها وبين ما نقل
 ١٠٧- ومنه ما أدخله عياض
 ١٠٨- حيث لم تكن بهدي الحال
 ١٠٩- قلت ورب جاهل التقاضي
 ١١٠- وطرء ابن راز والخطاط
 ١١١- عن رتبة التصحيح والتمريض
 ١١٢- «أم الخليس لعجوز شهرته
 ١١٣- فإن يقل مالي بوى ذي المرتبة
 ١١٤- فما به غيرك عنك قاما
 ١١٥- بل طرء ابن القاضي الأولى لمبت
 ١١٦- أخبرني الشيخ حبيب الله

ما انفردت بنقله فعات
 عن ابن عبد البر في السماع
 عن ابن رشد عالم الآفاق
 كما أقل ذا هو المشهور
 أي ما من الباجي منها يأتي
 في زمن الإقراء غير معتمد
 قالوا ولا يفتي به ابن الحرء
 عليه وحده مخافة الفقد
 على رسالة أمير الأمرا
 ما لم يكن نال المقام التابها
 بخط موقوف به مكتوبة
 من نص أو قاعدة فبهاتي
 في سائر المصنفات وعقل
 متن الشفا ووزنه رياض
 فلم تكن من الكلام الحالي
 يفتي الورى بطرء ابن القاضي
 فكان في غناية الانحطاط
 رضي بيئت جاء في القريض
 ترضى من اللحم بعظم الرقبة
 قلنا فما على السكوت معتبه
 للنفس لا تطلب به مقاما
 أيدي التلاميذ بها فذهبت
 بذلك وهو ثقة والله

فصل في الكتب والأقوال الشيطانية الشيطانية

- ١١٧- هذا بيان كتب الشيطان
 ١١٨- قد حذروا من كتب منسوبة
 ١١٩- من ذلك التقريب والتبيين
 ١٢٠- كذلك ذو الفصول والدلائل
 ١٢١- ومنه الأجوبة للسحنوني
 ١٢٢- والقرويون إليهم تنسب
 ١٢٣- وما من الأحكام للزيات
 ١٢٤- فكلها فتوى من الشيطان
 ١٢٥- وقول بعض الأغبياء أم العيال
 ١٢٦- إذ ذاك تخصص من الشيطان
 ١٢٧- لكونه رأيا وليس حكما
 ١٢٨- أفتى بذلك شيخنا ابن العاقل
 ١٢٩- وقولهم إن طلاق الغضب
 ١٣٠- أن قاله بعض من الحنابلة
 ١٣١- وقد رماه العلماء كابن حجر
 ١٣٢- لذلك القول به لم يقبل
 ١٣٣- فإنما الإغلاق عند مالك
 ١٣٤- وقولهم لا بد من تراخي
 ١٣٥- وقد يجزأ ظاهر الكتاب
 ١٣٦- فسهل لها الرضى بما لا يرضى
 ١٣٧- من ذا الذي يسقط حق الباري
 ١٣٨- ونهى ما جاء بعدة البروق
 ١٣٩- والحق في الطلاق لله عـ
- وما من الأقوال للشيطان
 للعلماء نسبة مكدوبة
 لابن أبي زيد له تبسعين
 لابن أبي زيد بلا دلائل
 فمزوها له من الجنون
 أجوبة وهي لزور أنسب
 يعزى على نهج الضلال آت
 وما لها في الشرع من سلطان
 ليست تطلق من أضعف مقال
 لسنة الرسول والقرآن
 فخل قائله مما يكما
 وهو ظاهر لكل عاقل
 ليس يلزم لضعفه غضب
 فلم يجد في بيدر سبيله
 على البخاري بتل وحجر
 في المالكي والشافعي والحنبلي
 الإكراه، لا الغضب ذو المهالك
 الأزواج في الطلاق غير راض
 للكفر والبذع والعتاب
 به سوى أهل العقول المرضي
 والله يأمر بالاعتراف
 للونشريسي في المجموع والفروق
 فما لن تطلق قدرة على

١٤٠- ردّ الطلاق برضى المطلقه
 ١٤١- وليس للمرأة حق في الطلاق
 ١٤٢- ومن يقل لا تلزم اليمين
 ١٤٣- قلت ورد ذلك القول أتى
 ١٤٤- وقولهم ثلاثة قد يعمل
 ١٤٥- وهي نكاح وذكاة حج
 ١٤٦- بأنه قوليّة ضميّة
 ١٤٧- لذلك القول به قد انتقد

بعد وقوعه وإن قد علّق
 جعله بيد من يرفع ساق
 عليّ كقطع رحم يمين
 «في النظم والنثر الصحيح مضاعف»
 فيهن بالقول الضميف مهمل
 ومن يقله العلماء حجوا
 زيفها المعيار في صحيفه
 «في النظم فاشياً وضعفه اعتقده»

نصل في التحذير من البحث والضم وأنها غير نص

١٤٨- بيان أن البحث غير نص
 ١٤٩- فهو كقول العالم المفتش
 ١٥٠- ألفاظه كثيرة لا تنحصر
 ١٥١- لفظ الظهور، انظر، تأمل، ينبغي،
 ١٥٢- إهابه بصيغة النصوص
 ١٥٣- فإن يكن موافقاً للنص
 ١٥٤- من بعد رأي العين يعطى التلغا
 ١٥٥- وكل ما فهمه ذو الفهم
 ١٥٦- فاحلف بين شارحي المدونة
 ١٥٧- لأنه يرجع للتصوير
 ١٥٨- فمبحث الشروح من تصوير
 ١٥٩- «وما به إلى تصوير وصل»
 ١٦٠- فمرجع اختلافهم إلى مراد
 ١٦١- ألا ترى احتجاجهم ببعض ما
 ١٦٢- من عود مضمّر ومن سبق الكلام

وماله في ميره من نص
 لم أر هذا النص عنه فلتش
 أشهرها الذي يمتي منحصر
 يؤخذ منه، ويجيء، فاصنع
 كي تعرف البحث من المنصوص
 فالبحث كالفضول أو كالقص
 والنص متبوع إذا ما اختلفا
 ليس بنص لعروض الوهم
 ليس بنص عند من قد دونه
 فعده قولاً من الثهور
 الألفاظ للتفسير والتنوير
 يدعى بقول شارح فلتبتهل
 شروحيهم وما من المعنى أراد
 قد شرحوا على مراد العلما
 كان صحيح القصد أو به كلام

يؤول للتصديق بالتدقيق
 فحجة يُعرف عند العقلاء
 أدلة الشرع التي لها ارتضى
 بالذكر والسنة والقواعد
 مطلقاً أو مقيداً من قد شرط
 للقول إلا باجتهاد الشائي
 بل قدرة التصوير للتفسير فقط
 من العلوم ما به توصلاً
 ليسرر المعنى الذي قد حله
 رد على معنى وإذا علم توى
 من خارج قولاً به يسير
 للقول المكس وذو الدققة
 قد أتقناها غاية الإتقان

فصل في شروط العمل فيما جرى به العمل

من بعد ضعف قاذح وينجح
 وضعفه في غاية الظهور
 به أمور خمسة غير همل
 بذلك القول بنصر يحتمل
 معرفة المكان والزمان
 ببلد أو زمن تنصيصاً
 وقد نعم وكذا في الأزمنة
 أهلاً للاقتداء قولاً وعمل
 تقليده يمنع في النقليّة
 فإنها مميعة في الباب

١٦٣. ومرجع الكلام في التحقيق
 ١٦٤. وما لتصديق به توصلاً
 ١٦٥. ومرجع اختلافهم لمقتضى
 ١٦٦. ألا ترى احتجاج كل واحد
 ١٦٧. لذلك الاجتهاد في القول شرط
 ١٦٨. إذ لا تمكّن من الإنشاء
 ١٦٩. وشرط الاجتهاد في الشرح سقط
 ١٧٠. وأن يكون عنده تعصلاً
 ١٧١. إلى معساني ما أراد حله
 ١٧٢. فلم يقع بين الفريقين توا
 ١٧٣. نعم لقد يوافق التفسير
 ١٧٤. فيرجع التأويل في الحقيقة
 ١٧٥. وفي النور والمنار للمعاني

١٧٦. بيان ما به الضيف يرجع
 ١٧٧. حتى يقدم على المشهور
 ١٧٨. شروط تقديم الذي جرى العمل
 ١٧٩. أولها ثبوت إجراء العمل
 ١٨٠. والثاني والثالث يلزمان
 ١٨١. وهل جرى تعميماً أو تخصيصاً
 ١٨٢. وقد يخص عمل بالمكان
 ١٨٣. رابعها كون الذي أجرى العمل
 ١٨٤. فحيث لم تثبت له الأهلية
 ١٨٥. خامسها معرفة الأسباب

١٨٦- فعندَ جهلِ بعضِ هذي الخمسِ

١٨٧- وليسَ كُلُّ ما بهِ جرى العَمَلُ

١٨٨- فربُّما أجراهُ ذو التعاصي

١٨٩- كالمكسِ والغيبةِ والقتالِ

١٩٠- فلا تَقُلْ «إنا وجدناه الآيةَ

١٩١- فربُّما خالفَ بعضُ الأوليّا

١٩٢- من لم يكن صحيحَ الاعتقادِ

١٩٣- فسَلِّمُوا لَسَلِّمُوا أقوالَهُمْ

ما العَمَلُ اليومَ كَمَثَلِ أُمسِ

مُعْتَبَرًا شرعاً فمنهُ ما انْهَمَلُ

بِتَرْكِ طاعةٍ وبالمعاصي

فَيَتَّبِعُ الأولُ فيه التَّالِي

وبالكتابِ زَن سَوَى الوَلَايَةِ

في ظاهرِ الشرعِ لكي يَنْتَلِيَا

في الأوليّا من أهلِ الانقِصَادِ

وحالَهُمْ واجتَنِبُوا فِعَالَهُمْ

فصل في الترجيح بالعرف

١٩٤- ورجحوا بالعرفِ أيضاً وهوا

١٩٥- وذلك التَّرجيحُ بالاجْتِهَادِ

١٩٦- فالعرفُ ظاهرٌ لكلِّ واحدٍ

١٩٧- «والعرفُ ما يغلبُ عندَ الناسِ

١٩٨- ومقتضاهما معاً مشروعُ

١٩٩- وذانِ في الترجيحِ شرعاً قدما

٢٠٠- وكلُّ ما انبني على العرفِ يدورُ

٢٠١- فاحذرْ جُمُودَكَ على ما في الكُتُبِ

٢٠٢- لأنَّهُ الضَّلَالُ والإِضْلالُ

٢٠٣- فكلُّ ما في الشرعِ فهو تابعُ

٢٠٤- فما اقتضتهُ عادةُ تجددتْ

٢٠٥- وهذه قاعدةٌ فيها اجْتِهَادُ

٢٠٦- لذلك قالوا من أتى مُسْتَفْتِيَا

٢٠٧- بما اقتضتهُ عادةُ المُسْتَفْتِي

٢٠٨- وخصَّ ذا بالكلِّياتِ الخمسِ

من سائرِ المَرْجَحَاتِ أقوى

ليس يُمَخَضُّ عَنْ المُقْلِدِ

لَمْ يَتَّحْ جَعْدُهُ لِلجَاحِدِ

ومِثْلُهُ العِصَاةُ دُونَ بَاسِ

في غيرِ ما خالفَهُ المَشْرُوعُ

«فلهما كُنْ أبداً مُقَدِّمًا»

مَعَهُ وجوداً عدماً دَوْرَ البُدُورِ

في ما جرى عُرْفٌ بِهِ بَلْ مِنْهُ تَبُ

إذ قد خَلَّتْ من أهلِها الأطلالُ

إلى العوائدِ لَهَا مُجَامِعُ

تَمَيَّنِ الحُكْمُ بِهِ إِذَا بَدَتْ

كُلٌّ واجْتَمَعَ عَلَيْهَا لِلأَبْدِ

سُبُلٌ عن عادَتِهِ فَالْفَتَا

وإن يَكُنْ خالفَ عُرْفَ المُفْتِي

وبالمقاييدِ لَيَسُومَ الرُّمُوسُ

٢٠٩. فالنفسُ والعقلُ كذا المالُ وجبَ
٢١٠. فما لها من ناسخٍ في اللِّلِ
صَوْنٌ لها والعرضُ أيضاً والنسبُ
من عهدِ آدمَ لأجلِ العِللِ

فصل في الترجيح بالمفاسد والمصالح

٢١١. وَرَجَحُوا بِالذِّرَّةِ لِلْمَفَاسِدِ
٢١٢. وَخَصَّصُوا التَّرْجِيحَ بِالْمَصَالِحِ
٢١٣. لِكُونِهِ أَهْلًا لِلْاجْتِهَادِ
٢١٤. لِقِيَةِ نَفْسٍ لَمْ يَكُنْ مُغْفَلًا
٢١٥. أَحَاطَ بِالْفُرُوعِ وَالْقَوَاعِدِ
٢١٦. هَذَا كَلَامُ الْعُلَمَاءِ الْأَوَّلِ
٢١٧. أَصْلُ عُلُومِ الشَّرْعِ كُلُّ أَوْضَحِهِ
٢١٨. وَفِي تَصَادُمِ الْمَصَالِحِ جُلِبَ
٢١٩. أَخْفَاهَا، وَإِنْ تَعَارَضَ مَفْسَدَةٌ
٢٢٠. هَذَا الَّذِي أَقْبَى بِهِ الْمُغْبِلِي

وَبِالْمَصَالِحِ لِقَوْلِ كَاسِدِ
وَبِالْمَفَاسِدِ لِقَبْلِ مَالِحِ
قَدْ أَتَقَنَ الْآلَاتِ بِالسُّهَادِ
وَبِأَسْوَاقِ الْفَقْدِ قَدْ تَكَلَّفَا
فَكَانَ سَاعِيًا لِكُلِّ قَاعِدِ
فِي صِفَةِ الثَّبَتِ التَّرْجِيحِ وَلِي
دَرَّةُ الْمَفَاسِدِ وَجَلِبُ الْمَصْلَحَةِ
أَنْفَعُهَا أَوْ الْمَفَاسِدِ أَرْكَبِ
مَصْلَحَةٌ تُجَلِبُ ذِي لَا الْمَفْسَدَةِ
وَكَانَ فِي الْعُلُومِ نَيْتُ الْغَيْلِ

فصل في طبقات المفتين الثلاثة

٢٢١. خُذْ طَبَقَاتِ النَّاسِ إِذْ يُفْتُونَا
٢٢٢. مُجْتَهِدَانِ: مُطْلَقٌ مُقَيَّدُ
٢٢٣. فَمَثَلُوا الْمُطْلَقَ فِي الْمَقَاسِمِ
٢٢٤. وَذَانِ نَالَا غَايَةَ الْعِلْمِ وَمَا
٢٢٥. وَالثَّلَاثُ الْمُتَقِنُ فَقَهُ مَذْهَبِ
٢٢٦. إِذْ لَمْ يُحِطْ بِجُمْلَةِ الْمَقَاسِمِ
٢٢٧. وَرَابِعُ الْأَقْسَامِ مَنْ قَدْ اقْتَصَرَ
٢٢٨. فِي حِمْنِهِ مَسَائِلَ مَا شَيْدَتْ
٢٢٩. وَفِيهِ أَقْوَالٌ ضِعَافٌ ضَعُفَتْ
٢٣٠. فَذُو اجْتِهَادٍ مُطْلَقًا فَرَضَ عَلَيْهِ

ثَلَاثَةٌ لَا الرَّابِعُ الْمَفْتُونَا
بِمَذْهَبِ الْأَوَّلِ الْمُرِيدُ
بِمَالِكٍ وَالثَّانِي بِإِبْنِ الْقَاسِمِ
وَكَانَ أَحْسَنَ عِلْمٍ مَنْ تَقَدَّمَاهُ
مُسْتَعْبِرٌ لَكِنَّهُ فِي غَيْبِ
كَسَائِرِ الْأَسْوَاقِ وَالْقَوَاعِدِ
فِي مَذْهَبِ عَلَى كِتَابِ مُخْتَصَرِ
قَدْ خُصِّصَتْ فِي غَيْرِهِ وَقِيْدَتْ
فِي غَيْرِهِ وَكَيْفَتْ وَزِيْفَتْ
الْاِقْتِنَا بِمَا أَدَّى اجْتِهَادُهُ إِلَيْهِ

٢٣١- لذلك قال الشيخ لما أن ذكر
 ٢٣٢- ذو فطنة مجتهد إن وجد
 ٢٣٣- والاجتهاد في بلاد المغرب
 ٢٣٤- فصاحبه اليوم منبئان
 ٢٣٥- وثالث يقضي بنص النازلة
 ٢٣٦- فإن يقس مسألة بمسألة
 ٢٣٧- لياسه من رتبة القياس
 ٢٣٨- فما على تخريجه تعريض
 ٢٣٩- لفقد آلات القياس والفروق
 ٢٤٠- فانبذ قياسه كما الشرع نبذ
 ٢٤١- من قاس بالفعل بلا أصول
 ٢٤٢- ورابع الأقسام لا تعدد
 ٢٤٣- فما لهذا في الفتاوى من شروع
 ٢٤٤- وجهله بما به الفتوى وذا
 ٢٤٥- ورب من يقدح في الحكم إذا
 ٢٤٦- وذلك من قصوره وجهله
 ٢٤٧- فليس من قواعد الدليل
 ٢٤٨- هل كل حكم في كتاب المختصر
 ٢٤٩- وغير ذين من نصوص المذهب
 ٢٥٠- وربما قد غره «مبيننا»
 ٢٥١- عدم كونه محيطاً بالفروع
 ٢٥٢- وليس فيه من أداة حصر
 ٢٥٣- قد قاله في شرحه الزرقاني
 ٢٥٤- قرب قول في خليل ضعفاً

أهل القضاء صفة عدل ذكر
 إلا فأمثل مقلد، جداً
 طارت به في الجو عنقا مغرب
 «فذكره وحذفه بيان»
 بعينها ولم يقس مشاكلة
 فقد تعدى في جواب المسألة
 ومثله التخريج في الأياس
 إذ ما له القياس والتخريج
 وهل يرى الأعمى بليل من بروق
 «وعن سبل القصد من قاس انبذه»
 لغرض لم يحظ بالوصول
 إذ هو أعزل بغير علة
 جهله بما سوى بعض الفروع
 تحرم فتواه إذا ما استحوذاً
 لم يك من متخ خلیل أخذاً
 وقلة العلم بموت أهله
 أن لا يكون الحكم في خليل
 أو في المدونة جاء وانحصر؟
 مثل النوادر وكالمذهب
 لما به الفتوى» وكان بيننا
 لقوله: «مختصراً» عند الشروع
 يا جاهلاً بأدوات القصر
 لشارح الخطبة للقياني
 يحرم الإفشاء به وزيفاً

«أَوْ دَلَّ لِعَاءً» قَدْ يَفُوتُ عَدِي
وَمَا بِهِ الْفَتَوَى هُوَ الضَّمَانُ
فِي ذِكْرٍ مَا وَرَدَ فِيهِ مِنْ ضَعِيفٍ
إِعْرَابَ بِسْمِ اللَّهِ عَنْهُ ذَاهِلُ
وَفِي الْأَصُولِ مَا نُهُ مِنْ أَرْبِ
لِجَهْلِهِ النُّحُورُ مَا أَنْشَدَا
لَحْنُ الْخَطَابِ مِلْكُهُ وَالْفَحْوَى
قَدْ يَتَرَجَّى غَايَةَ التَّسْرِجِي
نَكْصَ حَيْرَانٍ عَلَى التَّوَهُّمِ
بِهِ مَسْتَى رَدَدْتَهُ عَنْهُ يَرُدُّ
إِذْ قَالَ فِي بَيْنَيْنِ فِي الْكَافِيَّةِ
وَالنَّفْسُ إِنْ تَعْدِمُ سَنَاهُ فِي سِنَةٍ
وَجَلُوهُ الْمَفْسُهِومُ ذَا إِذْعَانِ»

خاتمة في أقل أوصاف المفتي في هذه الأزمنة

فِي غَايِرِ الدَّهْرِ بِكُلِّ الْأَمْكِنَةِ
مُشْتَرَطٌ فِي الشَّخْصِ وَالْمَكَانِ
فِي كُلِّ عِلْمٍ بَاطِنٍ وَظَاهِرٍ
فِي الْعَامِ لَا يُفْتِي بِمَا قَدْ دَوَّنَهُ
فِي كُلِّ عَامٍ وَشُرُوحَهُ حَاضِرٍ
فَخَلَّ فَعَوَاهُ كَرِيحَ مَا شِئَتْ
فِي الذَّيْلِ وَالْمَنَارِ بِالْإِتْقَانِ
تَفَسَّكَ أَهْلًا وَيَرَى ذَاكَ الْوَرَى
مُحَنِّكَاً لِلصَّحْبِ يَتَّبِعُونَا
سَيِّمُونَ شَيْخاً أَتْنَى عَلَى الْهُدَى

٢٥٥- كَقَوْلِهِ فِي الْقَضْبِ وَالْتِمَادِي
٢٥٦- مَا لَمْ يَكُنْ مِنْ أَصْلِهِ ضَمَانُ
٢٥٧- طَالَعَ شُرُوحَ الشَّيْخِ أَوْ فَتَحَ اللَّطِيفِ
٢٥٨- وَبَعْضُهُمْ يُفْتِي وَهُوَ جَاهِلُ
٢٥٩- فَلَيْسَ مِنْ أَهْلِ لِسَانِ الْقَرْبِ
٢٦٠- وَمِثْلُ هَذَا لَا يَكُونُ مُرَشِّدًا
٢٦١- «عَلَيْكَ بِالنُّحُورِ فَإِنْ النَّحْوُ
٢٦٢- أَمَا تَرَى الْفَقِيهَ فِي الشَّهْجِي
٢٦٣- حَتَّى إِذَا تَلَاهُ بِالتَّخْفِيفِ
٢٦٤- وَمَعَ ذَلِكَ كُلِّ قَوْلٍ انْفَرَدَ
٢٦٥- وَكَلِمَةً ابْنِ مَالِكٍ كَافِيَةً
٢٦٦- «وَيَعُدُّ فَاَلنَّحْوُ صِلَاحَ الْأَلْبَنَةِ
٢٦٧- بِهِ انْكَشَافُ حُجُبِ الْمَعَانِي

٢٦٨- خَذَ صِفَةَ الْمَفْتِي عَنِتِّ الْمُمَكِّنَةِ
٢٦٩- فَإِنَّمَا التَّكْلِيفُ بِالْإِمْكَانِ
٢٧٠- وَكُلُّ عَامٍ تَرْدُّ لَوْنُ ظَاهِرٍ
٢٧١- قَالُوا وَمَنْ لَمْ يَخْتِمْ الْمَدُونَةَ
٢٧٢- وَغَيْرُ مَنْ يَخْتِمْ نَحْرَ الْخُصْرِ
٢٧٣- مَعَ الْإِحَاطَةِ بِكُلِّ حَاشِيَةٍ
٢٧٤- نَقَلَهُ بَابُ مَعَ اللَّفْظَانِي
٢٧٥- وَالْحَقُّ أَنْ تَفْتِيَّ بَعْدَ أَنْ تَرَى
٢٧٦- فَمَا لَكَ أَجَازَةً سَبَّحُونَا
٢٧٧- وَقَالَ مَا أَفْتَيْتُ حَتَّى شَهِدَا

٢٧٨- والشافعي أجازه الإمام
 ٢٧٩- اليوم أهل البدو والقصور
 ٢٨٠- وجاء في الرد عليهم بينت
 ٢٨١- «لا يقبل الإفتاء من كل أحد»
 ٢٨٢- وربما قضوا بلا استئذان
 ٢٨٣- «وفي كلا الفعلين قدما لزما»
 ٢٨٤- وربما ظن الجهول أنه
 ٢٨٥- وربما انتصب للمناصب
 ٢٨٦- لكن بما استحققه من إرث
 ٢٨٧- وجاء توريث المناصب التي
 ٢٨٨- مثل الإمامة أو القضاء
 ٢٨٩- ونعطفهم من قلة الأحكام
 ٢٩٠- والفروق أن الحكم ذو إلزام
 ٢٩١- وقال في تكميله مياره
 ٢٩٢- «إخبار الفتوى كمن يترجم»
 ٢٩٣- وتلزم الفتوى الذي لها اعتقد
 ٢٩٤- هذا وقد ضموا حب العاجلة
 ٢٩٥- هل جائز لجاهل وقاصد
 ٢٩٦- من ثم نبذ حكم جائز وجا
 ٢٩٧- والكل لا يرتفع الخلاف
 ٢٩٨- فهل يقوي الحكم تسليمه بقل
 ٢٩٩- فليس يرتفع الخلاف إلا
 ٣٠٠- أما المقلد فليس يعتبر
 ٣٠١- بل نحره بنقضه في المنحر

«بحان أن تفتي يا غلام»
 يفتون جرة مع القصور
 عن جعله في النظم ما أبنت
 بل خواص الناس في كل بلد
 ولا إقسامية ولا أذان
 منع تصرف بحكم حياء
 أهل لعلم لم يحقق فنه
 ولم يكن أهلاً بفكر ناصب
 لو لم يكن للعلم أرض حرث
 للشرع من كباثر قد جلت
 وجهل ذلك ليس في القضاء
 قد بحسب الفتوى من الأحكام
 وهي لم تلزم بلا التزام
 بينين مثل الأنجم السياره
 والحكم إنشاء كنائب اعلموا
 والحكم للجميع قالوا يعتمد
 حب الرئاسة وطرح الآجله
 دنيا بعلم طلب المقاصد
 هل بلا مشورة للشرع جا
 بحكمه لو سلمت آلاف
 من باب أسلفني على أن أسلفك
 مجتهد لا غير ذلك، كلاً
 من حكمه المرجوح حين يختبر
 وضربه به على الوجه خير

٣٠٢. نقله الشوادي عن العقيلي
 ٣٠٣. وفي السجل ماسي على قواعد
 ٣٠٤. فقل لمن لنقص حكمه نبج
 ٣٠٥. فإن أبي فالجهل عنه ما انتفى
 ٣٠٦. فقدم العلم ثم العمل
 ٣٠٧. ومن تصدّر بلا أوان
 ٣٠٨. وخلص كمثّل الحمّار
 ٣٠٩. وهاك نظماً بارعاً قد يشتهي
 ٣١٠. فصوله في كعب جذر أربع
 ٣١١. جعلت خير المرسلين خاتمة
 ٣١٢. محمداً صلى عليه الله
 ٣١٣. وآله وصحبه أهل الكمال
 ٣١٤. أركى صلاة وسلام ما انتهى

والعسري العارف الرباني
 مِيارَة جميع ذلّ للرائد
 «فما أبيع أفعّل ودع ما لم يُبح»
 «والعلم نعم المقتنى والمقتنى»
 «وربما أكسب ثانٍ أولاً»
 عوقب بالحرفمان والهوان
 يعمل أسفاراً ولا تُماري
 لا ينتهي طلاوة إذا انتهى
 محصورة فارتع بذلك المرتع
 لعلني أنال حسن الخاتمة
 فما لنا وسيلة إلا هو
 عدّ النجوم والمياه والرمال
 والحمد لله بغير منتهى

* * *